# مفهوم القانون الدولي العام

حسن العاصي
HASSAN ASSI

# مفهوم القانون الدولي العام

تحديد وتعريف المفهوم. المنظمات الإقليمية والدولية. المنظمات غير الحكومية. المعاهدات الدولية.

حسن العاصي

# The concept of public international law

Define and determine the concept. Regional and international organizations. Non-governmental organizations. International agreements

**HASSAN ASSI**

**الكتاب: مفهوم القانون الدولي العام**

**المؤلف: حسن العاصي**

**صادر عن الهيئة الوطنية الدنماركية للكتب**

**الطبعة الأولى. كوبنهاغن 2020**

**اللغة: العربية**

**الغلاف: تصميم كانفا**

**عدد الصفحات: 44**

**الترقيم الدولي: 9788797260654**

**حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف**

لا يسمح بطبع أو نسخ أو تصوير أو تسجيل أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المؤلف.

**The book: The Concept of Public International Law**

**Author: Hassan Assi**

**First edition. Copenhagen 2020**

**The language: Arabic**

**Cover: Canvas design**

**ISIN: 9788797260654**

ISBN13: 978-87-972606-5-4

ISBN10: 87-972606-5-7

EAN: 9788797260654

Hassan Assi

Omslag:Canva Design

Udgivelsesdato: 2020

Forlag: Hassan Assi

Originalsprog: Arabisk

Udgave: 1

Sidetal: 44

Copyright reserved to the author

It is not permitted to print, copy, photocopy or record any part of this book in any medium whatsoever without the written consent of the author.

## أولاً: المقدمة

مرحبا بكم في القانون الدولي

شبكة واسعة من القانون الدولي وعشرات المنظمات الدولية تجعل العولمة ممكنة. يصف هذا المساق مصادر القانون الدولي والمواضيع التي يغطيها وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين.

المعاهدات والأنواع الأخرى من الاتفاقات بين البلدان تضع قواعد للتجارة والتمويل الدوليين، مثل الجات، تعزيز التعاون في حماية البيئة، مثل بروتوكول كيوتو، وترسيخ حقوق الإنسان الأساسية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي الوقت نفسه، من بين العديد من المنظمات الدولية، تسهل الأمم المتحدة الدبلوماسية الدولية، تنسق منظمة الصحة العالمية الصحة العامة والحماية الدولية، وترصد منظمة العمل الدولية وتعزز حقوق العمال في جميع أنحاء العالم.

وهكذا توسع نطاق وسلطة القانون الدولي بشكل كبير خلال عصر العولمة. تاريخيًا، تناول القانون الدولي فقط العلاقات بين الدول في بعض المجالات المحدودة (مثل الحرب والدبلوماسية) وكان يعتمد على السيادة والحدود الإقليمية لدول مختلفة (يشار إليها عمومًا باسم "الدول").

لكن العولمة غيرت القانون الدولي من نواح عديدة. على سبيل المثال، مع تسارع العولمة، أصبح القانون الدولي وسيلة للدول للتعاون فيما يتعلق بمجالات جديدة من العلاقات الدولية (مثل البيئة وحقوق الإنسان)، وكثير منها يطلب من الدول إعادة التفكير في المفاهيم السابقة للدولة ذات السيادة غير القابلة للانتهاك. بل إن النمو المستمر للقانون الدولي هو أكثر بروزًا بهذا المعنى، حيث أن الدول، بعد أن راحت بلا شك تكاليف وفوائد فقدان هذه السيادة القيمة، اختارت الاستمرار في نمو القانون الدولي.

بسبب الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي (أو كما يسميه البعض "عبر الوطني")، فقد أعطت العولمة معاني جديدة للقضايا الكلاسيكية. لقد تطورت أسئلة سلطة بلد ما داخل حدوده - أي سيادة دولته - ودور الفرد في المجتمع الدولي للدول القومية، وسلطة المنظمات الدولية، في ضوء قوى العولمة.

هل القانون الدولي "قانون" حقًا؟

تعريف القانون الدولي بشكل أساسي هو ببساطة مجموعة القواعد التي تتبعها الدول في التعامل مع بعضها البعض. هناك ثلاث عمليات قانونية متميزة يمكن تحديدها في القانون الدولي:

القانون الدولي العام: العلاقة بين الدول ذات السيادة والكيانات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

القانون الدولي الخاص: معالجة مسائل الاختصاص في النزاع

القانون فوق الوطني: مجموعة القوانين الجماعية التي تخضع لها الدول ذات السيادة طواعية

هناك عدة طرق للتفكير في القانون. في النظام القانوني المحلي، نعتقد أن القانون هو القواعد التي تصدرها الحكومة للسيطرة على حياة مواطنيها. عادة ما يتم إنشاء هذه

القواعد من قبل السلطة التشريعية، وتفسيرها من قبل القضاء، وتطبيقها من قبل السلطة التنفيذية، باستخدام الشرطة، إذا لزم الأمر، لإجبار المواطنين على الانصياع. ما هو القانون بالنسبة للمجتمع الدولي إذا لم يكن هناك سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية ولا قوة شرطة؟

تخيل ملعبًا بالمدرسة به العديد من الأطفال يلعبون. "القانون" هو مجموعة قواعد الملعب التي تخبرها المعلمة طلابها. على سبيل المثال، قد تخبرهم، "لا تضرب زميلك في الصف." يمكن لسببين مختلفين تفسير سبب اتباع الأطفال لهذه القاعدة. من ناحية، قد يتبعون القاعدة فقط لأنهم يخشون أن يعاقبهم المعلم. من ناحية أخرى، قد يعتقد الطلاب أنه من السيئ ضرب زملائهم في الفصل. نظرًا لأنه أمر سيء القيام به، فسوف يتبعون قاعدة المعلم.

في الحالة الأولى، لن يطيعوا القاعدة إلا إذا كان المعلم موجودًا ومستعدًا لمعاقبتهم. في الحالة الثانية، سيلتزم الطلاب بالقاعدة حتى لو لم يكن المعلم موجودًا. في الواقع، حتى لو لم يكن المعلم حاضرًا، قد يطيع الأطفال القاعدة لأنهم اعتادوا على عدم ضرب بعضهم البعض وبالتالي استمتعوا باللعب مع بعضهم البعض.

كما أن بعض التفاهمات المشتركة بين الأطفال قد تسهل عليهم اللعب، فإن الاتفاق الجماعي على قواعد معينة يمكن أن يخدم مصالح جميع أفراد المجتمع. كما هو الحال في الملعب بدون معلم، في المحيط الدولي، لا توجد سلطة مركزية. ومع ذلك، بالنسبة للجزء الأكبر، ستتبع الدول القواعد التي وافقت على اتباعها لأنها تجعل هذه التفاعلات أسهل لجميع الأطراف المعنية.

وبالتالي، فإن حقيقة عدم وجود سلطة شاملة لفرض الامتثال للقواعد لا تعني بالضرورة أنه لا يوجد قانون. لا يزال القانون موجودًا في هذا الإطار، على الرغم من أنه يمكن ممارسته وتطبيقه بطرق مختلفة. لذلك يمكن أن يسمى القانون الدولي

"القانون الحقيقي"، ولكن بخصائص مختلفة عن القانون الذي يمارس في البيئات المحلية، حيث توجد سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية وشرطة.

القانون الدولي هو مجموعة القواعد التي تعتبر بشكل عام مقبولة على أنها ملزمة في العلاقات بين الدول وبين الدول.

## مصادر القانون الدولي

نظرًا لعدم وجود حكومة عالمية، لا يوجد كونغرس أو برلمان عالمي لجعل القانون الدولي الطريقة التي تضع بها الهيئات التشريعية المحلية قوانين لدولة واحدة. على هذا النحو، يمكن أن تكون هناك صعوبة كبيرة في تحديد ماهية القانون الدولي بالضبط. ومع ذلك، تعتبر المصادر المختلفة - بشكل أساسي المعاهدات بين الدول - بيانات موثوقة للقانون الدولي. المعاهدات هي النوع الأقوى والأكثر إلزامًا لأنها تمثل اتفاقيات توافقية بين الدول الموقعة عليها. في الوقت نفسه، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يمكن العثور على قواعد القانون الدولي في ممارسات الدول العرفية، والمبادئ العامة للقانون المشتركة في العديد من البلدان، والقرارات القضائية المحلية، والمنحة القانونية.

### - المعاهدات الدولية:

المعاهدات مماثلة للعقود بين الدول؛ يتم تبادل الوعود بين الدول ووضع اللمسات الأخيرة عليها كتابةً وتوقيعها. يجوز للدول أن تناقش تفسير أو تنفيذ المعاهدة، لكن الأحكام المكتوبة للمعاهدة ملزمة. يمكن للمعاهدات أن تتناول أي عدد من المجالات، مثل العلاقات التجارية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، أو السيطرة على الأسلحة النووية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يمكن أن تكون ثنائية (بين دولتين) أو متعددة الأطراف (بين العديد من البلدان). يمكن أن يكون لديهم قواعدهم الخاصة للإنفاذ، مثل التحكيم، أو إحالة

مخاوف الإنفاذ إلى وكالة أخرى، مثل محكمة العدل الدولية. إن القواعد المتعلقة بكيفية الفصل في النزاعات المتعلقة بالمعاهدات موجودة حتى في المعاهدة نفسها - اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (الأمم المتحدة 1969).

**ـ مخصص:**

من الصعب التأكد من القانون الدولي العرفي (CIL) من أحكام معاهدة مكتوبة. يتم إنشاء CIL من خلال الإجراءات الفعلية للدول (تسمى "ممارسات الدول") عندما تثبت أن تلك الدول تعتقد أن التصرف بخلاف ذلك سيكون غير قانوني. حتى لو لم يتم تدوين قاعدةCIL ، فإنها لا تزال ملزمة للدول، وتطلب منها اتباعها.

على سبيل المثال، منذ آلاف السنين، منحت الدول الحماية للسفراء. منذ عهد اليونان وروما القديمتين، لم يتعرض سفراء بلد آخر لأذى أثناء قيامهم بمهامهم الدبلوماسية، حتى لو كانوا يمثلون دولة في حالة حرب مع البلد الذي يوجدون فيه. وعلى مر التاريخ، صرحت العديد من الدول علنًا أنها تعتقد أن ينبغي منح السفراء هذه الحماية. لذلك، إذا قامت دولة ما بإلحاق الأذى بالسفير فإنها تنتهك القانون الدولي العرفي.

وبالمثل، عبر التاريخ الحديث، اعترفت الدول من خلال أفعالها وبياناتها بأن قتل المدنيين عمدًا أثناء الحرب غير قانوني في القانون الدولي. من الصعب تحديCIL ، لأنه على عكس المعاهدة، لا يتم تدوينها. تُمارس بعض القواعد على نطاق واسع وتعترف بها العديد من الدول لتكون قانونًا، وليس هناك شك في وجود قانون القانون الجنائي الدولي بخصوصها؛ لكن القواعد الأخرى غير معترف بها عالميًا وتوجد خلافات حول ما إذا كانت حقًا CIL أم لا.

### المبادئ العامة للقانون:

يعتمد المصدر الثالث للقانون الدولي على نظرية "القانون الطبيعي"، التي تجادل بأن القوانين هي انعكاس للاعتقاد الغريزي بأن بعض الأفعال صحيحة بينما تكون الأفعال الأخرى خاطئة. "المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الدول المتحضرة" هي بعض المعتقدات والممارسات القانونية المشتركة بين جميع النظم القانونية المتقدمة (الأمم المتحدة 1945).

على سبيل المثال، تقدر معظم الأنظمة القانونية "حسن النية"، أي المفهوم القائل بأن الجميع ينوي الامتثال للاتفاقيات التي يبرمونها. ستفحص المحاكم في العديد من البلدان ما إذا كان الأطراف في القضية قد تصرفوا بحسن نية، وتأخذ هذه المسألة في الاعتبار عند الفصل في الأمر. إن حقيقة أن العديد من البلدان المختلفة تأخذ بعين الاعتبار حسن النية في أنظمتها القضائية المحلية تشير إلى أن "حسن النية" يمكن اعتباره معيارًا من معايير القانون الدولي. تعتبر المبادئ العامة مفيدة للغاية كمصادر للقانون عندما لا توجد معاهدة أو CIL قد عالجت قضية ما بشكل قاطع.

### القرارات القضائية والمنح القانونية:

يعتبر آخر مصدرين للقانون الدولي "وسيلتين ثانويتين لتحديد قواعد القانون". في حين أن هذه المصادر ليست في حد ذاتها قانونًا دوليًا، إلا أنها قد تساعد في إثبات وجود قاعدة معينة من قواعد القانون الدولي عندما تقترن بأدلة على العرف الدولي أو مبادئ القانون العامة.

تعتبر القرارات القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحاكم الوطنية مؤثرة بشكل خاص. تعتبر محكمة العدل الدولية، بصفتها الهيئة القانونية الرئيسية للأمم المتحدة، مفسرة موثوقة للقانون، وعندما تبدأ المحاكم الوطنية في العديد من

البلدان في قبول مبدأ معين كمبرر قانوني، فقد يشير ذلك إلى قبول متزايد لهذا المبدأ على نطاق واسع. على أساس أنه يمكن اعتباره جزءًا من القانون الدولي.

من ناحية أخرى، فإن الدراسة القانونية ليست موثوقة في حد ذاتها، ولكنها قد تصف قواعد القانون التي يتم اتباعها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، يمكن الرجوع إلى مقالات وكتب أساتذة القانون لمعرفة ماهية القانون الدولي.

### كيف يتم تطبيق القانون الدولي؟

قد تكون المعاهدة قد أدرجت في أحكام إنفاذ النص الخاصة بها، مثل التحكيم في المنازعات أو الإحالة إلى محكمة العدل الدولية ومع ذلك، قد لا تتضمن بعض المعاهدات صراحة آليات الإنفاذ هذه. خاصة في الحالات التي لا يتم فيها كتابة القانون الدولي المعني صراحة في معاهدة، يمكن للمرء أن يتساءل عن كيفية إنفاذ هذا القانون غير المكتوب. في نظام دولي حيث لا يوجد منفذ رسمي شامل، تختلف العقوبة على وظائف عدم الامتثال. من المرجح أن تخشى الدول التكتيكات التي تستخدمها الدول الأخرى، مثل المعاملة بالمثل والعمل الجماعي والتشهير.

### تبادل:

المعاملة بالمثل هي نوع من التنفيذ يتم من خلاله ضمان الدول بأنها إذا أساءت إلى دولة أخرى، فإن الدولة الأخرى ستستجيب بإعادة السلوك نفسه. إن ضمانات ردود الفعل المتبادلة تشجع الدول على التفكير مرتين في أي من أفعالها تود فرضها عليها. على سبيل المثال، أثناء الحرب، تمتنع دولة ما عن قتل أسرى دولة أخرى لأنها لا تريد أن تقتل الدولة الأخرى أسراها. في نزاع تجاري، ستحجم إحدى الدول

عن فرض رسوم جمركية عالية على سلع دولة أخرى لأن الدولة الأخرى يمكن أن تفعل الشيء نفسه في المقابل.

### عمل جماعي:

من خلال العمل الجماعي، تعمل عدة دول معًا ضد دولة واحدة لإنتاج ما يكون عادةً نتيجة عقابية. على سبيل المثال، عارضت معظم الدول غزو العراق للكويت عام 1990، ونظموا من خلال الأمم المتحدة لإدانته والشروع في عمل عسكري مشترك لإزالة العراق. وبالمثل، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية مشتركة، مثل القيود على التجارة، على جنوب إفريقيا في الثمانينيات لإجبار تلك الدولة على إنهاء ممارسة الفصل العنصري المعروفة باسم الفصل العنصري.

### العار (ويسمى أيضًا نهج "الاسم والعار"):

تكره معظم الدول الدعاية السلبية وستحاول بنشاط تجنبها، لذا فإن التهديد بتشويه سمعة الدولة ببيانات عامة بشأن سلوكها المخالف غالبًا ما يكون آلية إنفاذ فعالة. هذه الطريقة فعالة بشكل خاص في مجال حقوق الإنسان حيث قد تستخدم الدول، التي لا ترغب في التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، اهتمام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي. في المقابل، قد يكون الاهتمام العام السلبي بمثابة حافز لوجود منظمة دولية لمعالجة هذه القضية؛ قد تقوم بمحاذاة الحركات الشعبية الدولية بشأن قضية ما؛ أو قد يعطي دولة الإرادة السياسية اللازمة من شعبها للسماح بمزيد من العمل. شوهد مثال حديث على هذا التكتيك الاستراتيجي في مايو 2010، عندما حددت الأمم المتحدة المجموعات الأكثر ارتباطًا باستخدام الجنود الأطفال في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (الأمم المتحدة، 2010).

## سيادة الدول:

سيادة الدولة هي مفهوم أن الدول لها سيطرة كاملة وحصرية على جميع الأشخاص والممتلكات داخل أراضيها. كما يتضمن فكرة أن جميع الدول متساوية مثل الدول. بما أن جميع الدول متساوية، فليس لدولة واحدة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

بعبارة أخرى، على الرغم من اختلاف كتلها من اليابسة، أو أحجام السكان، أو القدرات المالية، فإن جميع الدول، بدءًا من جزر ميكرونيزيا الصغيرة إلى مساحة شاسعة من روسيا، لها حق متساو في العمل كدولة واتخاذ قرارات بشأن ما يحدث داخل حدودها.

من الناحية العملية، تعني السيادة أنه لا يمكن لدولة ما أن تطالب دولة أخرى باتخاذ أي إجراء داخلي معين. على سبيل المثال، إذا لم توافق كندا على خطة برازيلية لتحويل قسم كبير من الغابات المطيرة في البرازيل إلى مدينة ملاهي، فإن رد الفعل الكندي يكون مقيدًا بسيادة البرازيل. قد تجتمع كندا مع الحكومة البرازيلية لمحاولة إقناعها بوقف المشروع. قد تعرض كندا القضية على الأمم المتحدة لاستطلاع رأي العالم في المشروع. قد تقدم كندا شكاوى عامة محرجة سياسيًا في وسائل الإعلام العالمية. ومع ذلك، لا يمكن لكندا أن تطلب من البرازيل ببساطة أن توقف مشروع الغابات المطيرة وتتوقع من البرازيل الامتثال.

بموجب مفهوم سيادة الدولة، لا توجد دولة لديها السلطة لإخبار دولة أخرى بكيفية التحكم في شؤونها الداخلية. تمنح السيادة السلطة وتحدها: فهي تمنح الدول سيطرة كاملة على أراضيها بينما تقيد نفوذ الدول على بعضها البعض. في هذا المثال، تمنح السيادة للبرازيل السلطة في النهاية لتقرير ما يجب فعله بموارد الغابات المطيرة وتحد من سلطة كندا للتأثير على هذا القرار.

غير أن العولمة تغير وجهة النظر هذه عن السيادة. في حالة الغابات المطيرة البرازيلية، قد تعتبر البرازيل أن الغابة المطيرة الواقعة بالكامل داخل ممتلكاتها هي مسألة ذات اهتمام داخلي فقط. قد تدعي كندا أن المجتمع الدولي لديه مطالبة صالحة بجميع موارد الغابات المطيرة المحدودة، بغض النظر عن مكان الغابة المطيرة، لا سيما بالنظر إلى قضايا مثل الأنواع المهددة بالانقراض وتلوث الهواء.

وبالمثل، لم تعد الدول تنظر إلى معاملة مواطني دولة واحدة على أنها الاهتمام الوحيد لتلك الدولة. يقوم القانون الدولي لحقوق الإنسان على فكرة أن المجتمع العالمي بأسره مسؤول عن حقوق كل فرد.

لذلك، تُلزم المعاهدات الدولية الدول بمنح مواطنيها الحقوق المتفق عليها على المستوى العالمي. في بعض الحالات، يمكن للدول الأخرى حتى مراقبة وتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان ضد دولة لمعاملة مواطني الدولة المخالفة.

في القانون الدولي، الدولة ذات السيادة هي كيان قانوني غير مادي يمثله حكومة مركزية واحدة لها السيادة على منطقة جغرافية.

تلعب الدول الدور القيادي المركزي الذي لا جدال فيه في إنشاء القانون الدولي. ومع ذلك، فإن تحديد ما إذا كان الكيان هو بالفعل دولة يمكن أن يمثل تحديًا.

المعايير المتفق عليها بشكل عام لإقامة الدولة هي:

- يمتلك منطقة محددة
- يسكنها سكان دائمون
- تسيطر عليها حكومة مستقلة
- ينخرط في علاقات رسمية مع الدول الأخرى

غالبًا ما يخضع تطبيق المعايير لاعتبارات سياسية. غالبًا ما تلتقي المناطق المنفصلة من البلدان أو هي في طريقها إلى تلبية هذه المعايير، مثل كوسوفو، مقاطعة صربيا ذات الأغلبية الألبانية، أو الشيشان، وهي جزء من روسيا، ولكن لم يتم الاعتراف بها كدول من قبل المجتمع الدولي. قضية أخرى في الدولة التي كانت مثيرة للجدل إلى حد كبير لسنوات عديدة هي الاعتراف بدولة فلسطين. في مثل هذه الحالة، يتم الاعتراف بهذه المنطقة دوليًا من قبل العديد من الدول (بحكم القانون)، ومع ذلك، لا تسيطر على أي جزء من أراضيها المطالب بها (بحكم الواقع).

تمثيل الدولة، حيث تحاول أكثر من حكومة واحدة تمثيل دولة واحدة، هو أيضًا اعتبار مهم. على سبيل المثال، على الرغم من أن حركة طالبان الدينية كانت تسيطر فعليًا على أفغانستان قبل الغزو الأمريكي في عام 2001، فقد تم تمثيل أفغانستان في الأمم المتحدة من قبل الحكومة التي أطاحت بها حركة طالبان، لكنها لا تزال تدعي أنها الحكام الشرعيين للبلاد.

## قانون الصراع المسلح:

يمكن تقسيم قانون النزاعات المسلحة (المعروف أيضًا باسم "قانون الحرب") إلى فئتين. يتعلق الأول بالأسباب المشروعة لبدء الحرب، والمعروفة بمصطلحاتها اللاتينية، jus ad bellum("الحق في شن الحرب"). تسمى قوانين الحرب، jus in bello("العدالة في الحرب")، أيضًا بالقانون الإنساني الدولي.

### مبدأ:"Jus ad bellum"

تنص المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الولايات المتحدة. الأمم المتحدة "(الأمم المتحدة، 1945). يعتبر البعض أن هذا هو حظر استخدام القوة خارج الإجراءات التي وافقت عليها الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، يعتبر الآخرون هذا البند مجرد خطاب غير ملزم، لا سيما بالنظر إلى تاريخ النزاع المسلح منذ ولادة الأمم المتحدة في عام 1945.

يقر ميثاق الأمم المتحدة و CIL بأن الدولة لها الحق في استخدام القوة دون موافقة دولية عندما تتصرف دفاعًا عن النفس. ومع ذلك، فإن الأحداث التي أدت إلى هذا الحق في الدفاع عن النفس تخضع للنقاش. يتفق معظم المحامين الدوليين على أن إجراءات الدفاع عن النفس يجب أن تكون ضرورية على الفور ومتناسبة مع الهجوم

الذي تحاول الدولة صده. تم تسليط الضوء على وضوح ما يوصف بأنه "حرب عادلة" في الآونة الأخيرة مثل غزو العراق في عام 2003، حيث شكك العلماء والسياسيون في جميع أنحاء العالم في شرعية مثل هذه الحرب. في عصر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، يزعم البعض أن الدفاع الشرعي عن النفس يمتد أيضًا إلى الهجمات الوقائية لمنع تطور تهديد عسكري.

**مبدأ**:"Jus in bello"

بمجرد بدء النزاع المسلح، تبدأ القوانين الإنسانية الدولية في التطبيق. تتمثل بعض أهم مبادئ "قانون الحرب" في أنه يجب أن يكون هناك غرض عسكري صالح لكل هجوم ("الضرورة العسكرية") ، وأن يحاول المهاجمون تجنب قتل غير المقاتلين (مبدأ "التمييز" بين العسكريين والأهداف غير العسكرية) ، وأنه في حالة مقتل غير المقاتلين ، يجب أن تكون وفاتهم متناسبة مع الضرورة العسكرية للهجوم ("التناسب").

على سبيل المثال، مهاجمة مصنع أسلحة أمر مشروع، ولكن إذا كان المصنع يقع بالقرب من منازل مدنية، فيجب على المهاجم محاولة تجنب مهاجمة تلك المنازل؛ إذا كانت مهاجمتهم ستؤدي حتما إلى قتل العديد من المدنيين، فلا ينبغي أن يقع الهجوم. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ في الممارسة أمر صعب للغاية. من الذي يقرر ما إذا كان الهجوم ضروريًا ومميزًا بين المدنيين والمقاتلين وكان متناسبًا؟ تم تدوين القواعد الرئيسية التي تحكم قانون الحرب في اتفاقيات جنيف لعام 1949 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1949).

## القانون الاقتصادي:

يحكم القانون الدولي مزيجًا متنوعًا من المسائل الاقتصادية والتجارية، مثل التجارة والسياسة النقدية والتنمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار. يصل هذا المجال من القانون الدولي على نطاق واسع ليشمل موضوعات تتراوح من المعاملات الدولية من قبل الأطراف الخاصة إلى الاتفاقات بين الدول لتنظيم أنشطتها التجارية.

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي تحكم التجارة الدولية، هي أهم معاهدة في هذا المجال؛ تدار من قبل منظمة التجارة العالمية. وتشمل الأخرى المعاهدة الخاصة بجوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) والاتفاقيات العامة بشأن التجارة في الخدمات (الجاتس).

يمكن وصف اتفاقية الجات بأنها مجموعة من القواعد، اتفاقية التجارة متعددة الأطراف، التي دخلت حيز التنفيذ، لتشجيع التجارة الدولية وإزالة الحواجز التجارية عبر البلاد.

منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية، نشأت للإشراف على التجارة بين البلدان وتحريرها. إنها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول. في جوهرها تكمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل غالبية الدول التجارية في العالم وصدقت عليها في برلماناتها. الهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على إدارة أعمالهم.

فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم من أي نوع المفروضة على أو فيما يتعلق بالاستيراد أو التصدير (...) يجب على الفور منح أي ميزة أو امتياز أو امتياز أو حصانة يمنحها أي طرف متعاقد لأي منتج منشأ أو متجه إلى أي بلد آخر وغير

مشروط للمنتج المشابه الذي نشأ في أو موجه إلى أراضي جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى.

**- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)**

## قانون حقوق الإنسان:

يختلف القانون الدولي لحقوق الإنسان عن معظم مجالات القانون الدولي لأنه بدلاً من تنظيم العلاقات بين الدول، يحكم قانون حقوق الإنسان علاقات الدولة مع مواطنيها. تعود جذور حركة قانون حقوق الإنسان الحديثة إلى محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية للقادة النازيين في نورمبرج. أدرك المجتمع الدولي أن الفظائع الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية كانت خطيرة للغاية بحيث لا يمكن التعامل معها بموجب القوانين المحلية لأن الجرائم المرتكبة كانت جرائم ضد الإنسانية جمعاء.

بعد ذلك، اعترف منشئو الأمم المتحدة بإعادة التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية كأحد أهم أهدافها، وفي السنة الأولى من وجودها، شرعوا في ضمان هذا الهدف. تمت الخطوة الأولى عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان - في ذلك الوقت هيئة الأمم المتحدة الرائدة لحقوق الإنسان - "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان"، والتي تتكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدتين ملزمتين، الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(ICESCR)

يولد جميع البشر ويتمتعون بحقوق وحريات أساسية متساوية وغير قابلة للتصرف. (...) لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير؛ يشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء

دون تدخل والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسائط وبغض النظر عن الحدود.

### -الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) هو إعلان للأمم المتحدة لا ينشئ في شكله القانون الدولي الملزم لحقوق الإنسان. يستشهد العديد من علماء القانون بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كدليل على القانون الدولي العرفي. على نطاق أوسع، أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرجعًا موثوقًا لحقوق الإنسان. وقد وفر الأساس لصكوك حقوق الإنسان الدولية اللاحقة التي تشكل قانونًا دوليًا لحقوق الإنسان غير ملزم ولكنه في نهاية المطاف موثوق به.

في 15 مارس 2006، وإدراكًا للحاجة إلى تحديث منظمات حقوق الإنسان، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان. تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان بهدف محدد للتصدي للانتقادات الشديدة التي تلقتها لجنة حقوق الإنسان لسماحها لعدد كبير جدًا من الدول ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان بالدخول إلى الوفد.

يوجد نظام متطور من الاتفاقات ومنظمات المراقبة لتعزيز احترام الحقوق المنصوص عليها في هذه الوثائق، على المستويين الدولي والإقليمي، كما هو الحال مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة حقوق الإنسان التابعة لها، والإعلان الأمريكي والاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

## القانون البيئي:

القانون البيئي الدولي (IEL) معني بمحاولة السيطرة على التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة. إنه فرع من فروع القانون الدولي العام - مجموعة من القوانين التي أنشأتها الدول للدول لتحكم المشاكل التي تنشأ بين الدول.

يغطي IEL موضوعات مثل السكان والتنوع البيولوجي وتغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون والمواد السامة والخطرة والهواء والأرض والبحر وتلوث المياه العابر للحدود، والحفاظ على الموارد البحرية، والتصحر، والأضرار النووية.

افتتحت جمعية الأمم المتحدة للبيئة - أعلى هيئة تابعة للأمم المتحدة عقدت على الإطلاق بشأن البيئة - في 23 يونيو 2014 في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. تقدم UNEA تغذية مباشرة إلى الجمعية العامة ولديها عضوية عالمية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 بالإضافة إلى مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين. مع هذا الوصول الواسع إلى المجالات التشريعية والمالية والتنموية، تقدم الهيئة الجديدة منصة رائدة للقيادة في السياسة البيئية العالمية.

الإعلان الرئيسي بشأن القانون البيئي الدولي هو إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (إعلان ستوكهولم لعام 1972): مثل هذا الإعلان أول محاولة رئيسية للنظر في التأثير البشري العالمي على البيئة، ومحاولة دولية لمعالجة التحدي المتمثل في الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها. يتبنى إعلان ستوكهولم في

الغالب أهدافًا وغايات واسعة النطاق للسياسة البيئية بدلاً من المواقف المعيارية المفصلة.

تعتبر حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تؤثر على رفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم؛ إنها الرغبة الملحة لشعوب العالم كله وواجب جميع الحكومات.

## المنظمات دولية:

تتشكل المنظمات الدولية، المعروفة باسم المنظمات الحكومية الدولية، أو المنظمات الحكومية الدولية، بين حكومتين أو أكثر من حكومات الدول. تعمل بعض المنظمات الحكومية الدولية من خلال اتخاذ القرارات على أساس صوت واحد لكل دولة عضو، وبعضها يتخذ القرارات على أساس الإجماع أو الإجماع، بينما لا يزال البعض الآخر له هياكل تصويت مرجحة على أساس المصالح الأمنية أو التبرعات النقدية.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكل دولة صوت واحد، بينما في مجلس الأمن، خمس دول أعضاء دائمون ولديهم حق النقض ضد أي إجراء. يرتب البنك الدولي تصويته وفقًا لحالة مساهمة الدولة العضو، والتي تعتمد تقريبًا على حجم اقتصاد الدولة. غالبًا ما يُنظر إلى هذا على أنه نهج "دولار واحد = صوت واحد" للتمثيل.

هناك أكثر من 2000 منظمة دولية تتعامل مع مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تتطلب تعاونًا دوليًا، مثل منظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمة الدولية للهجرة.

يسرد الجدول التالي بعض أهم المنظمات والمجموعات الدولية وأكثرها تأثيرًا:

## منظمات غير حكومية:

المنظمات غير الحكومية(NGO) ، التي تسمى أيضًا منظمات المجتمع المدني، هي مجموعات مكونة من أفراد يعملون عبر الحدود الوطنية للتأثير على السياسة العامة. إن التقدم الحديث في التكنولوجيا، إلى جانب تركيز العولمة على التعاون الدولي، قد سمح لفعالية هذه المنظمات بالنمو بشكل كبير. يمكن للأفراد الذين يعيشون في بلدان مختلفة الآن التواصل مع بعضهم البعض، وقد سمحت الإنترنت للمنظمات غير الحكومية بالحصول على المعلومات ونشرها على مستوى واسع، والتي كانت متاحة في السابق للدول فقط.

كان للمنظمات غير الحكومية تأثير كبير على الشؤون البيئية، مثل عمل غرينبيس للدعوة بشأن تغير المناخ، ومناصرة منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، التي فازت بجائزة نوبل للسلام لعملها في تشكيل معاهدة عالمية لحظر الاستخدام. من الألغام الأرضية.

ومع ذلك، مع تنامي تأثير المنظمات غير الحكومية، يتم طرح المزيد من الأسئلة حول مساءلتها. في الأساس، المنظمات غير الحكومية هي مجموعات ذات مصالح خاصة على المستوى الدولي، مما يعني أنها غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة أمام أي رقابة عامة، على الرغم من أنها تدعي التحدث باسم "الجمهور" ككل. ثبت

أن الفشل في تقديم نتائج كافية أو موعودة، إلى جانب القليل من الرقابة الهيكلية أو عدم وجودها، يمثل عقبة كبيرة، والتي لا تزال العديد من المنظمات غير الحكومية تواجه التدقيق بشأنها.

## الأفراد:

لقد تطور وضع الأفراد بموجب القانون الدولي بشكل ملحوظ خلال القرن الماضي. الآن أكثر من أي وقت مضى، يتم منح الأفراد المزيد من الحقوق بموجب القانون الدولي ويتم تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم. حاول قانون حقوق الإنسان، على سبيل المثال، إثبات أن كل شخص في جميع أنحاء العالم لديه حقوق أساسية معينة لا يمكن انتهاكها.

وفي الوقت نفسه، تم تأسيس المساءلة الفردية بموجب القانون الدولي، أولاً في محاكمات نورمبرغ ومؤخراً في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفجر المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول مؤسسة دولية دائمة تحميل الأفراد المسؤولية عن انتهاكات قوانين النزاع المسلح.

يمكن رؤية قضية المساءلة الفردية في النظام الدولي من خلال الإجراءات التي تم تنفيذها في يونيو 2011، عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) مذكرة توقيف بحق الديكتاتور الليبي معمر القذافي بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" يُزعم أنها ارتكبت أثناء تحاول قمع تمرد متزايد داخل الحدود الليبية. ومع ذلك، تم القبض على القذافي في نهاية المطاف من قبل قوات المجلس الوطني الانتقالي وتعرض للقتل خارج نطاق القضاء مع ابنه ومستشاريه المقربين في أكتوبر 2011.

## الشركات المتعددة الجنسيات

تلعب الشركات متعددة الجنسيا (MNCs) ، التي يطلق عليها أحيانًا أيضًا الشركات عبر الوطنية (TNCs) ، دورًا متزايدًا في تطوير القانون الدولي. الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات تجارية مدفوعة مصالحها بالربح.

تضغط الشركات عبر الوطنية على الدول والمنظمات الدولية بطريقة مماثلة للمنظمات غير الحكومية، على أمل حماية مصالحها بموجب القانون الدولي. يمكن أيضًا إثارة العديد من نفس الشكوك المتعلقة بمساءلة المنظمات غير الحكومية وشرعيتها في سياق الشركات متعددة الجنسيات. لهذه الأسباب، سعت الأمم المتحدة إلى التنظيم والعمل مع الشركات متعددة الجنسيات. في منتدى الألفية في مايو 2000، تم تقديم اقتراح لتنظيم الشركات متعددة الجنسيات. تمت مراجعة مسودة مدونة السلوك ومناقشتها من قبل هيئات الأمم المتحدة المختلفة لسنوات، دون أي نتائج. كما تم رفع دعوى ضد الشركات متعددة الجنسيات في محاكم أمريكية لانتهاكها القانون الدولي بالطريقة التي تؤثر بها على حقوق الإنسان للأشخاص في البلدان التي تعمل فيها.

في عام 2005، في محاولة أخرى لتنظيم مدونة سلوك للشركات متعددة الجنسيات، عين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان جون روجي كممثل خاص للأمم المتحدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان. في عام 2008، ابتكر Ruggie مفهوم "الحماية والاحترام والانتصاف"، والذي تم تقديمه بشكل ملموس في عام 2011

وأصبح يعرف باسم "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان". أقر مجلس حقوق الإنسان بالإجماع هذه المبادئ وسرعان ما شكل مجموعة للتركيز على تنفيذها. اجتمعت المجموعة لأول مرة في جنيف، سويسرا في ديسمبر 2012، ووجدت أنه تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة.

## منظومة الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة (UN) هي منظمة دولية تأسست عام 1945. وهي تتألف حاليًا من 193 دولة عضو. نظرًا للصلاحيات المخولة في ميثاقها وطابعها الدولي الفريد، يمكن للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات بشأن القضايا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، مثل السلام والأمن، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والإرهاب، والقضايا الإنسانية. وحالات الطوارئ الصحية، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، وإنتاج الغذاء، والمزيد.

كما توفر الأمم المتحدة منتدى لأعضائها للتعبير عن آرائهم في هيئاتها ولجانها. من خلال تمكين الحوار بين أعضائها واستضافة المفاوضات، أصبحت الأمم المتحدة آلية للحكومات للتوصل إلى اتفاقيات وحل المشكلات معًا.

يشتمل الإطار الشامل للأمم المتحدة على خمسة أجهزة رئيسية، لكن مجموعة واسعة من الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والمنظمات ذات الصلة تحافظ على روابطها مع الأمم المتحدة بينما تعمل في ظل مستويات مختلفة من الاستقلال. تعمل الأجهزة الخمسة الرئيسية للأمم المتحدة كقاعدة سياسية للأمم المتحدة:

### 1 - الجمعية العامة:

الجمعية العامة(GA) ، التي تتكون من 193 دولة عضو، هي الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة التي تجتمع سنويًا في نيويورك. في الجلسات العامة للجمعية العامة، تتناول الدول الأعضاء القضايا ذات الاهتمام الدولي وتناقش القرارات. لا تتمتع هذه القرارات بأي سلطة ملزمة قانونًا، ولكن نظرًا لأن كل دولة عضو تحصل على صوت واحد، فإن قرارات الجمعية العامة تمثل معتقدات المجتمع الدولي وغالبًا ما تعتبر قانونًا "غير ملزم". تتكون الجمعية العامة من لجان مختلفة (مثل لجنة نزع السلاح والأمن الدولي؛ اللجنة الاقتصادية والمالية؛ اللجنة القانونية؛ إلخ).

### 2 -مجلس الأمن:

يتحمل مجلس الأمن "المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين". على هذا النحو، فإن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي يمكنها إصدار قرارات، وهو أيضًا الجزء الوحيد من الأمم المتحدة الذي يمكنه السماح باستخدام القوة. يضم مجلس الأمن 15 عضوًا، بما في ذلك خمسة أعضاء دائمين (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وعشرة أعضاء غير دائمين يتم اختيارهم على أساس إقليمي من قبل الجمعية العامة. يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين الاعتراض على أي مسألة جوهرية. أنشأ مجلس الأمن في السابق عمليات لحفظ السلام ومحاكم دولية وعقوبات.

### 3 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) من 54 دولة عضو تنتخبها الجمعية العامة وفقًا لمعايير التمثيل الإقليمي العادلة. كما يوحي اسمه، فإن المجلس

الاقتصادي والاجتماعي مكلف بإعداد التقارير والتوصيات في المجالات "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمسائل الأخرى ذات الصلة". على هذا النحو، يشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عمل 14 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة و 14 لجنة متخصصة، والتي تتعامل مع قضايا مثل المخدرات ومنع الجريمة ووضع المرأة.

### 4 - الأمانة:

تقدم الأمانة التي يرأسها الأمين العام، الدعم الإداري والموضوعي لجميع برامج الأمم المتحدة، بدءًا من خدمات الترجمة وحتى إعداد الدراسات حول أي موضوع تنظر فيه الأمم المتحدة. الأفراد العاملون داخل الأمانة العامة هم موظفون مدنيون دوليون، مما يعني أنهم يتعهدون بأنهم لن يتبعوا أوامر دولتهم الأصلية، بل سيعملون بدلاً من ذلك لصالح المجتمع الدولي.

### 5 - محكمة العدل الدولية:

تقوم محكمة العدل الدولية، بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بحل النزاعات بين الدول وإعطاء آراء استشارية للأمم المتحدة. يشكل قضاة من خمسة عشر جنسية مختلفة هيئة محكمة العدل الدولية التي تجتمع في لاهاي. خلال 68 عامًا من وجودها، عُرضت على محكمة العدل الدولية حوالي 200 قضية، بما في ذلك القضايا الخلافية، أي بين الدول، مثل شرعية تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا، والاستشارية، أي بشأن أسئلة من الأمم المتحدة ووكالاتها.

### وكالات الأمم المتحدة:

عندما تأسست الأمم المتحدة، تم اتخاذ قرار مدروس لإبقائها لا مركزية. وبالتالي، يتم فصل العمليات السياسية للأمم المتحدة عن الفروع التعاونية والفنية لمنظمات الأمم المتحدة المتخصصة. الوكالات المتخصصة هي منظمات بدرجات متفاوتة من الاستقلالية توافق على تنسيق عملها من خلال اتفاقيات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. تتفاوض كل وكالة متخصصة بشأن اتفاقية خاصة بها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى نظام معقد للغاية تحافظ فيه المنظمات المختلفة على أنواع مختلفة من العلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أدى هذا النظام إلى بعض الانتقادات الشديدة. يجوز للوكالات، عندما لا تتنافس على الموارد، تكرار عمل بعضها البعض.

في ظل غياب التنسيق الحقيقي، قد تتعارض سياسات إحدى الوكالات بشكل مباشر مع السياسات، وغالبًا ما تفشل الوكالات بشكل جماعي في وضع نهج شامل ومترابط للمشاكل الدولية المعقدة. من ناحية أخرى، غالبًا ما يسمح وجود وكالات متخصصة للمجتمع الدولي بمعالجة مشاكل محددة دون الدخول في مناقشات سياسية على وجه التحديد. ويسمح هذا النهج بشكل مثالي بمزيد من التنسيق بين الدول بشأن الشواغل التقنية المشتركة.

اثنتان من أكثر وكالات الأمم المتحدة تأثيرًا هما منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية:

### منظمة العمل الدولية:

تأسست منظمة العمل الدولية (ILO) في عام 1919 بموجب معاهدة فرساي، التي أسست أيضًا عصبة الأمم الفاشلة، سلف الأمم المتحدة. استمرت منظمة العمل الدولية، على الرغم من زوال عصبة الأمم، وفي عام 1946، أصبحت أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. لكل حكومة ولاية صوت واحد، لكن لكل من العمال

وأصحاب العمل من كل ولاية صوت للإدلاء به. تركز منظمة العمل الدولية على وضع معايير العمل في قضايا مثل ظروف العمل وعمالة الأطفال.

### منظمة الصحة العالمية:

أنشئت في عام 1948، هدف منظمة الصحة العالمية (WHO) هو بلوغ جميع الشعوب لأعلى مستوى ممكن من الصحة. يتضمن برنامج عملهم مراقبة ونشر معلومات تفشي الأمراض، ودعم حملات التطعيم، وتثقيف العاملين الصحيين. من بين جميع الوكالات المتخصصة، تمتلك منظمة الصحة العالمية أكبر ميزانية وربما أكبر سلطة في مجالها المحدد.

### المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة:

المنظمات ذات الصلة تشبه الوكالات المتخصصة، لكنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. إنهم لا يقدمون تقارير إلى الهيئات السياسية للأمم المتحدة، على الرغم من أن عملهم قد يكون موضوع مناقشات الأمم المتحدة، ويتم إدارتهم وفقًا لقواعد الوثائق التأسيسية الخاصة بهم.

### 1- منظمة التجارة العالمية:

عندما تم إنشاء الأمم المتحدة لأول مرة، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أرادت الدول الأعضاء إنشاء منظمة ثالثة تتعامل حصريًا مع التجارة. لسوء الحظ، على الرغم من أن الدول صاغت ميثاقًا لمنظمة التجارة الدولية(ITO) ، رفضت عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، التصديق على الميثاق وكانت

منظمة التجارة الدولية ميتة حتى قبل أن تبدأ بشكل صحيح. بينما كان كل هذا يحدث سياسيًا، تبنت بعض الدول القواعد العديدة لمنظمة التجارة الدولية في اتفاقية مؤقتة، وتوقعت أن تكون هذه القواعد بمثابة إجراء مؤقت حتى ظهور منظمة التجارة الدولية. عندما فشلت منظمة التجارة الدولية، أصبحت الاتفاقية "المؤقتة"، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف السائدة حتى تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995. في حين أن هذا يجعل منظمة التجارة العالمية منظمة دولية حديثة العهد نسبيًا، ينبع تاريخها من المفاوضات التجارية التي تمت سابقاً بموجب اتفاقية الجات. تصف منظمة التجارة العالمية حاليًا واجباتها على النحو التالي:

إدارة والعمل كمنتدى للاتفاقيات التجارية.

تسوية المنازعات التجارية.

مراجعة سياسات التجارة الوطنية.

مساعدة البلدان النامية في قضايا السياسة التجارية، من خلال المساعدة الفنية وبرامج التدريب.

### 2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

مستوحاة من خطاب الرئيس الأمريكي أيزنهاور "الذرة من أجل السلام" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأ العمل في صياغة النظام الأساسي للرابطة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في عام 1955. وعندما تم إبرام النظام الأساسي في عام 1957، تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورها باعتبارها منتدى للتعاون في مجال العلوم النووية. تحدد الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها في ثلاث ركائز: التحقق والأمن النووي، والسلامة، ونقل التكنولوجيا. وهي لا تعمل فقط على ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية بين الدول، ولكنها تساعد أيضًا في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، مثل الطب النووي ومشاريع الطاقة. من الوثائق

الرئيسية للقانون الدولي التي تعمل تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تنص معاهدة عدم الانتشار على استقرار عدد الحائزين "الشرعيين" للأسلحة النووية في خمس دول معلنة، وهو ما يتزامن مع أصحاب المقاعد الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة

برامج وصناديق الأمم المتحدة

هناك ثمانية برامج وصناديق مختلفة للأمم المتحدة، يتم تمويلها من خلال المساهمات الطوعية بدلاً من المساهمات المقدرة. هنا، نريد أن نقدم اثنين منهم:

**اليونيسف:**

بعد رؤية الدمار الذي لحق بأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة صندوق الطوارئ الدولي للأطفال التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) في عام 1946 لرعاية احتياجات الأطفال في حالة ما بعد الصراع. على الرغم من أنه كان يهدف في الأصل إلى أن يكون برنامجًا قصير الأجل، في عام 1950، قررت الأمم المتحدة تمديد ولاية اليونيسف بشكل دائم، وبذلك اختصرت اسمها إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). تعمل اليونيسف على تعزيز رفاهية الأطفال، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات صحة الطفل والتعليم والحماية. إحدى وثائقها التوجيهية هي اتفاقية حقوق الطفل، وهي معاهدة حقوق الإنسان الأكثر قبولًا في التاريخ.

## مفوضية شؤون اللاجئين:

على غرار اليونيسف، تم إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأصل لتستمر ثلاث سنوات فقط وتعالج مشكلة اللاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، مع استمرار النزاعات المختلفة حول العالم في خلق اللاجئين، تم تجديد ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستمرار. اليوم، تدعي المفوضية أن أكثر من 7000 موظف يعملون في 123 دولة، يشاركون في مجموعة واسعة من الأنشطة التشغيلية بما في ذلك الحماية القانونية، والشؤون العامة، والخدمات اللوجستية، والصحة. تحدد اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين ما هو اللاجئ وما هي الحقوق الممنوحة لهم. بينما تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل أساسي على حماية هذه الحقوق، فإن عملها يمتد أيضًا إلى الأشخاص النازحين داخليًا الذين أُجبروا على الانتقال داخل بلدهم، وتعزيز مهارات اللاجئين الذين يدعمون أنفسهم.

المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة

المنظمات ذات الصلة تشبه الوكالات المتخصصة، لكنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. إنهم لا يقدمون تقارير إلى الهيئات السياسية للأمم المتحدة، على الرغم من أن عملهم قد يكون موضوع مناقشات الأمم المتحدة، ويتم إدارتهم وفقًا لقواعد الوثائق التأسيسية الخاصة بهم.

## 7 .المنظمات الإقليمية:

سنناقش الآن بعض المنظمات الإقليمية الأكثر شهرة. غالبًا ما تشترك الدول في مصالح إقليمية مشتركة، وبالتالي تجد أنه من الأسهل التعاون داخل منطقة واحدة. تميل كل منظمة إلى التميز وفقًا لرغبات مكوناتها.

تتمتع بعض المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي(EU) ، بسلطة ملزمة بحيث يمكنها نقض القوانين الوطنية لإحدى دولها الأعضاء، في حين أن منظمات أخرى، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) ، قد أسست منظمتها على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

### الاتحاد الأوروبي:(EU)

ربما يكون الاتحاد الأوروبي (EU) أحد أكثر المنظمات الإقليمية تكاملاً وفاعلية. لديها نظامها القضائي الخاص، وعملتها الخاصة، ولديها القدرة على إنشاء سياسة خارجية متماسكة. يشمل الاتحاد الأوروبي البرلمان الأوروبي (المنتخب مباشرة من قبل مواطني الدول الأعضاء)، ومجلس الاتحاد الأوروبي (الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء)، والمفوضية الأوروبية (بمثابة الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) ومحكمة العدل (التي تفصل المسائل بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي).

### رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان):

رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، التي تأسست في عام 1967 ، تعد حاليًا عشر دول من جنوب شرق آسيا أعضاء فيها. الهدف المزدوج لرابطة دول جنوب شرق آسيا هو تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية وتعزيز

السلام والأمن الإقليميين. لعبت الآسيان دورًا حاسمًا داخل منطقة جنوب شرق آسيا في إرساء تفاهمات تتعلق بالتجارة الحرة والأسلحة النووية والعلاقات مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

### منظمة الدول الأمريكية:(OAS)

صادقت جميع الدول الخمس والثلاثين في نصف الكرة الأرضية الأمريكي على ميثاق منظمة الدول الأمريكية (OAS). تأسست منظمة الدول الأمريكية رسميًا في عام 1948، على الرغم من أن تأسيسها يستند إلى تاريخ طويل من التعاون داخل منطقة الأمريكيتين. في حين أن منظمة الدول الأمريكية لديها بعض الميزات المؤسسية المماثلة للاتحاد الأوروبي، فقد اختارت المنطقة الأمريكية عدم دمج أنظمتها السياسية والاقتصادية بشكل وثيق مثل الاتحاد الأوروبي. في حين أن هناك محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والمجلس الدائم، فإن منظمة الدول الأمريكية لم تُمنح نفس القدر من السلطة على السياسة المحلية كما منحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي.

## 8- الخلاصة:

كما ناقشنا سابقًا، كان القانون الدولي تقليديًا قائمًا على مفهوم سيادة الدولة. لكن في الآونة الأخيرة، أصبحت التفاعلات بين الدول أكثر تعقيدًا وتتطلب منها التخلي عن جزء من سيادتها لإقامة علاقات فعالة مع بعضها البعض.

وبالمثل، بدأ القانون الدولي في التعامل مع القضايا التقليدية داخل حدود الدول الفردية، مثل حقوق الإنسان. ومع ذلك، أصبحت هذه التطورات مثيرة للجدل للغاية. كثيراً ما يُنتقد القانون الدولي لافتقاره إلى الشرعية.

على سبيل المثال، يتم تشكيل القانون إلى حد كبير من خلال السياسة داخل النظام الدولي. على الرغم من أنه من الواضح أنه غير قانوني من حيث القانون الدولي، فقد يمر دون عقاب بسبب الاعتبارات السياسية الغالبة. نظرًا لأن ميثاق الأمم المتحدة يمنح حق النقض لخمسة أعضاء في مجلس الأمن، والذين من المفترض أن يستخدموا حق النقض ضد أي تدابير لفرض القانون الدولي ضد دولتهم، يجب التشكيك في شرعية منظمة بهذا التطبيق غير العادل للقانون إلى حد معين. عندما يحدد أقوى اللاعبين قواعد اللعبة، ما مدى شرعية هذه القواعد؟ علاوة على ذلك، ينتهك العديد من البلدان بشكل روتيني وواضح القانون الدولي لحقوق الإنسان. لماذا يُسمح لهم بالمساعدة في تحديد القانون؟

في الواقع، تتمتع الهيئات غير المنتخبة بسلطة كبيرة في صياغة القانون الدولي، من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. إنهم يتخذون القرارات وينفذون السياسات التي يمكن أن تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، ولكن إذا كان هؤلاء الأشخاص غير راضين عن هذه القرارات، أو إذا فشلت الخيارات التي يتم اتخاذها في عكس مصالحهم، فعندما يكون الفاعلون في النظام الدولي، نادرًا ما يكون لدى الأشخاص المتضررين السلطة لمحاسبتهم. كيف يمكن للناس أن يثقوا بالقانون الدولي والمنظمات الدولية عندما لا توجد علاقة مباشرة بينهم؟

هذه الأسئلة مركزية بالنسبة لمسألة ما إذا كانت القواعد الحالية للقانون الدولي – أي طريقة صنعها وطريقة تنفيذها - وسيلة عادلة لحكم العالم.

**المؤلف في سطور**

## حسن العاصي

## باحث وكاتب وشاعر فلسطيني مقيم في الدنمارك

## باحث في قضايا اللجوء في منظمة مساعدة اللاجئين الدنماركية

## عضو اتحاد الصحفيينالدنماركيين

## عضو اتحاد الكتاب والمؤلفين الدنماركيين

## عضو الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين

عضو نقابة الصحفيين الفلسطينيين

عضو اتحاد كتاب الإنترنت العرب

عضو في جمعية الصداقة الفلسطينية الدانمركية

عضو في لجان حق العودة

باحث دكتوراه فيعلوم الإعلام

حاصل على ماجستير في الإعلام والصحافة

حاصل على بكالوريوس في الإعلام والصحافة

دبلوم دراسات فلسطينية

عضو هيئة تحرير مجلة الهدف الفلسطينية سابقاً

معد برامج ومذيع في راديو إدفاد في الدانمرك سابقاً

معد برامج سابقاً في تلفزيون كوبنهاغن

نشر مئات المقالات وعشرات الدراسات والأبحاث السياسية والفكرية والثقافية

أصدرخمسة:مجموعات شعر

ثرثرة في كانون/ الدار البيضاء 2008

خلف البياض/ دار جزيرة الورد للنشر، القاهرة 2014

أطياف تراوغ الظمأ /مؤسسة شمس للنشر، القاهرة 2016

امرأة من زعفران /مؤسسة شمس للدراسات، القاهرة 2017

درب الأراجيح مغلق / الهيئة الوطنية الدنماركية للكتاب، كوبنهاغن 2020

تحت الطبع:

- كتاب الأهداف الاستراتيجية للاختراق الصهيوني للقارة السمراء

- ديوان "أغمضت الغابة عشبها"

فاز بالمركز الأول في مسابقة السلام العالمي عن قصيدة النثر

شارك ضمن 40 شاعر عربي في كتاب أنثولوجيا الشعر العالمي

الصادر في الولايات المتحدة في ابريل/نيسان 2018

حاز على عدة جوائز:

جائزة الإبداع الأدبي من مؤسسة الفكر للثقافة والإعلام/ العراق-

كردستان

درع السلام الفائز الأول بقصيدة النثر/مؤسسة الفكر للثقافة

والإعلام/ العراق- كردستان

وسام الأنتلجنسيا من مؤسسة أنتلجنسيا للثقافة والفكر الحر/

تونس

وسام العطاء الإبداعي مرتين عامي 2015- 2016/ مؤسسة

الصدى للإعلام/ الولايات المتحدة

ترجمت بعض أعماله إلى اللغات الإنجليزية والدانمركية والبلغارية

رقم الهاتف: 004526924292

الايميل: alassihassan1@gmail.com

الموقع الشخصي: https://cutt.us/6eaVp

جدول المحتويات

جدول المحتويات

أولاً: المقدمة ..... 7
مصادر القانون الدولي ..... 10
المعاهدات الدولية :- ..... 10
مخصص :- ..... 11
المبادئ العامة للقانون: ..... 12
القرارات القضائية والمنح القانونية ..... 12
كيف يتم تطبيق القانون الدولي؟ ..... 13
تبادل: ..... 13
عمل جماعي: ..... 14
العار (ويسمى أيضًا نهج "الاسم والعار"): ..... 14
سيادة الدول: ..... 15
قانون الصراع المسلح: ..... 18
مبدأ "Jus ad bellum" ..... 18
مبدأ "Jus in bello" ..... 19
القانون الاقتصادي: ..... 20
- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ..... 21
قانون حقوق الإنسان: ..... 21
الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ..... 22

القانون البيئي: ..... 23
المنظمات دولية: ..... 24
منظمات غير حكومية: ..... 25
الأفراد: ..... 26
الشركات المتعددة الجنسيات ..... 27
منظومة الأمم المتحدة: ..... 28
1 - الجمعية العامة: ..... 29
2- مجلس الأمن: ..... 29
3 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ..... 29
4 - الأمانة: ..... 30
5 - محكمة العدل الدولية: ..... 30
وكالات الأمم المتحدة: ..... 30
منظمة العمل الدولية: ..... 31
منظمة الصحة العالمية: ..... 32
المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة: ..... 32
1- منظمة التجارة العالمية: ..... 32
2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: ..... 33
اليونيسف: ..... 34
مفوضية شؤون اللاجئين: ..... 35
7. المنظمات الإقليمية: ..... 36
الاتحاد الأوروبي (EU): ..... 36
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ..... 36
منظمة الدول الأمريكية (OAS): ..... 37
8- الخلاصة: ..... 37
المؤلف في سطور ..... 39